



المصدر:

التاريخ:

في دراسة لجامعة تل أبيب

بقلم: ماثير بن حاييم

امكانية التجارة

بين اسرائيل

والدول العربية

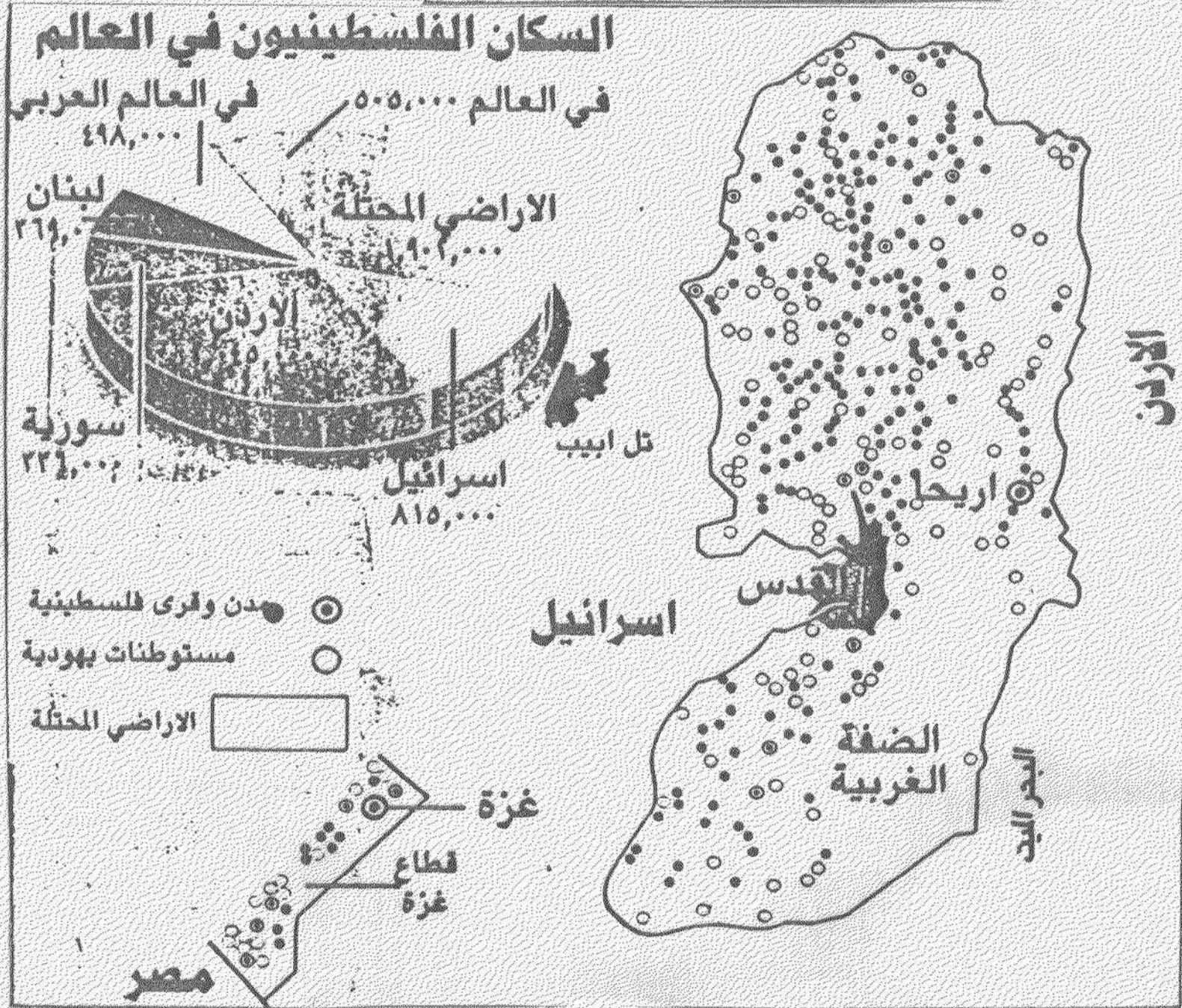
التعامل مع كل العرب كسوق واحدة

هو الاسلوب لتحريك امكانيات التجارة

تنشر «قضايا القبس» هذه الدراسة التي اعدتها جامعة تل ابيب بتمويل من صندوق ارمان هامر حول امكانيات التجارة الاسرائيلية مع الدول العربية بعد تحقيق السلام... ورغم الطابع الفني المتخصص لهذه الدراسة فانها تضع خطوطا عريضة للخطة الاسرائيلية في هذا المجال لذلك ارتأينا ان هناك فائدة من نشرها في هذا الوقت بالذات لاستكشاف الخطط الاسرائيلية تجاه الوضع العربي.

اسرائيل تتوقع تبادلا اوليا بـ ٣,٢ مليارات دولار

■ الامكانيات الحقيقية يمكن ان تصل الى ٣٩ مليار دولار



واخذ بروفيسور زئيف هيرش على عاتقه مسؤولية ان يقوم بدور المشرف على هذا البحث الذي قام باعداده السيد حاييم وساعدته السيدة سارة فيوتشكي.

- كمرحلة اولى للبحث تم استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تتعلق بتوحيد الجمارك وقيام تجارة بين دول لم تكن هناك تجارة بينها في الماضي. من خلال النظريات المختلفة والنظريات الاقتصادية تلك التي تتعلق بصورة مباشرة بإطار التجارة بين اسرائيل والدول العربية، فإن ذلك عبارة عن عملية تحريك تجاري «Trade Diversion».

توصف الصناعة على انها من العناصر التي تمكن من عملية تحريك التجارة عندما تكون احدى الدول تستورد مقدارا ضاهيا من منتج ما ودولة اخرى تقوم بتصدير مقدار من ذلك المنتج.

اثيرت الشكوك حول امكانية التجارة بين اسرائيل والدول العربية في نقاش بين خبراء اقتصاديين ومتخصصين في الدراسات الشرقية حول موضوع امكانية التعاون بين اسرائيل والدول العربية عندما يتحقق السلام وقد نظم هذا النقاش صندوق ارماند هامر التابع لجامعة تل ابيب.

كان تعليل ذلك ان حجم التجارة بين الدول العربية نفسها هو حجم ضئيل جدا وهكذا سيستمر الوضع نفسه ايضا مع اسرائيل.

ولم يتم اجراء تحليل مفصل حول اسباب عدم قيام تجارة، وفي اجابة حول تلك الشكوك سافر صندوق ارماند هامر بتقديم هذا البحث الذي نعرضه وهو لتقدير امكانية التجارة بين اسرائيل والدول العربية.

ستكون التجارة الدولية أحد المجالات الأولى التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام علاقات اقتصادية بين إسرائيل وجيرانها العرب عندما يتم التوقيع على اتفاق سلام وذلك وفق ما يراه بن شاهر. في مقدمة مقال رادون ومرهان (١٩٨٧). وقد حدث بالفعل أنه فور توقيع السلام مع مصر في ١٩٧٩، بدأت مصر تباع فقط لإسرائيل.

ان قرار قيام تجارة بين إسرائيل وجيرانها العرب هو قرار سياسي بصفة أساسية. ان السياسة لا تحدد فقط اذا كان سيكون هناك تجارة ام لا، بل من شأنها ايضا ان تحدد خصائص تلك التجارة عن طريق قرارات مثل نوعية البضائع التي يمكن التجارة فيها وفي اي منها، واي منتجات تحصل على حوافز تجارية، واي منتجات تفرض عليها قيود تجارية. على الرغم من التأثير السياسي البارز فان هذا العمل مثل أعمال أخرى سابقة (١٩٨٧) ومقال هيرش ومربان، (١٩٨٢) تجاهل تلك الاعتبارات ويحاول تقدير امكانية قيام التجارة تحت فرض عدم وجود تدخل سياسي. وان الشركات من كلا الجانبين تستطيع القيام بعملية التبادل التجاري بحرية.

وعلى الرغم من كل الافتراضات الأساسية غير الواقعية وفقاراي «اراد وهيرش» (صفحة ٦٢، ١٩٨٢)، من المهم دراسة امكانية قيام تلك التجارة لسببين رئيسيين:

(١) ان تقدير تلك الامكانية يمكن ان يكون أداة لاتخاذ قرارات سياسية حول معدل تلك التجارة وطابعها على سبيل المثال، من اجل تحقيق امكانية وجود لتجارة يجب تخصيص موارد وفترة زمنية (اراد وهيرش) الامر الذي يمكن تحقيقه بدون عمل يعد لعملية تقدير تلك الامكانية.

(٢) تقدير امكانية قيام التجارة على اساس فرض ان التجارة الحرة هي افضل مقياس يمكن تحقيقه، وان مرحلة التقدير هي المرحلة الأولى الاجبارية لفهم الصور التجارية الممكنة.

ان الكتابات النظرية التي تتعرض مباشرة لموضوع التجارة بين دول كان بينها عداء في الماضي هي كتابات تتعلق بتوحيد الجمارك. ان نظرية توحيد الجمارك تصور التبعات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تمييز الجمارك بين الدول، كما انها تنسب جميع انماط اتفاقيات التميز التي نعرفها اليوم، بداية من اتفاق لائس التجارة وحتى الوحدة الاقتصادية، ان الدول التي كانت بينها علاقات عدائية في الماضي والتي توقع على اتفاق سلام تجعل هذا التميز امر سييء في مجال التجارة فيما بينها، التبعات الناتجة عن ذلك تشبه تلك التبعات التي تنبع من التوقيع على اتفاق لتوحيد الجمارك او التوقيع على اتفاق آخر لغايات التجارة.

وفي الفصل التالي سنعرض النظريات المتعلقة بعملية توحيد الجمارك، والتأكيد على المفاهيم المباشرة لفهم التجارة بين دول كانت معادية في الماضي.

نظرية توحيد الجمارك

ان نظرية توحيد الجمارك تعالج بصفة أساسية تأثيرات

ان معدل التجارة الممكن يكون هو الحد الأدنى من بين حجمي هذا المقدار الصافي وتتوقف درجة استغلال امكانية وجود تجارة على عناصر مختلفة مثل اجمالي العرض واجمالي الطلب او وجود عقبات للطلب على التجارة. ويجب اعلان النظر في تلك العناصر واجراء تعديلات مناسبة عندما نتحدث عن حالة محددة مثل تلك التي يعالجها البحث الذي نحن بصدد.

وفي اطار هذا البحث تم استعراض اقتصاديات الشرق الاوسط من خلال وجهة نظر التجارة الدولية. وقد تعرض البحث للدول الخمس التي توجد عنها مجموعة من المعطيات وهذه الدول هي (سوريا، مصر، الاردن، السعودية، دولة الامارات). على انها تمثل وحدة واحدة وتجاهل التجارة المتبادلة بينها. ولا تمثل الدول العربية الاخرى جزءا من النتائج التي توصل اليها البحث.

وقد اظهرت النتائج ان اجمالي امكانية التحريك التجاري هو تصدير من اسرائيل لتلك الدول يصل الى حوالي ٢.٢ مليار دولار، اي حوالي ٦٠٪ من اجمالي تصدير تلك البضائع ٢٣٪ من اجمالي التصدير الاسرائيلي. واستيراد الدول العربية لهذه المنتجات يمثل ٢٥٪ من اجمالي حجم استيرادها، وحوالي ٥٪ من اجمالي حجم واردات الدول العربية. تعد صادرات الدول العربية لاسرائيل صغيرة نسبيا، حوالي مليار دولار تشمل النفط وتمثل فقط حوالي ٤٪ من صادرات تلك البضائع ٢.٥٪ من اجمالي الواردات الاسرائيلية (اي ٢.٥٪ من اجمالي التصدير).

ان استيراد تلك المنتجات من الدول العربية سيحتل ما يزيد على ٩٠٪ من اجمالي الواردات الاسرائيلية منها. تشير تلك النتائج الى وجود مشكلات في التركيبة التجارية وكذلك احتمالاتها من ناحية الحجم. هذا التقدير المعروض هو الحد الأدنى من التقديرات اذ انها قائمة على حجم انتاج موجود.

هذا البحث لا يتعرض للتجارة، ولذلك فهو لم يغط مجال زيادة حجمها في التجارة الدولية كذلك لا يتعرض البحث لموضوع اقامة تجارة نتيجة لخطوات التطوير الاقتصادي. تلك الموضوعات تبقى بمثابة حقول مفتوحة للابحاث المستقبل.

ونتوجه بالشكر لصندوق ارماند هامر على رعايته للبحث وتمويله، كما نوجه الشكر للذين قاموا بالبحث على مشاربتهم ونشكر البروفيسور زئيف هيرسن لاشرافه على البحث والبروفيسور حاييم بن شاهر على جهده.

بروفيسور جدعون بيشلزون

منسق اكاديمي

صندوق ارماند هامر

هدف هذا العمل هو دراسة مدى امكانية قيام تجارة بين اسرائيل والدول العربية وخصائص تلك التجارة وذلك اذا تم الاتفاق على احلال السلام.

وقد تمت ابحاث كثيرة لتقدير امكانية قيام التجارة «اراد وهيرش» (١٩٨٢) وقد بحثنا امكانية وجود تجارة بين اسرائيل ومصر كذلك «مربان وربان» (١٩٨٧) وبحثنا وفق التجارة بين اسرائيل، مصر، الاردن، ولبنان. في هذين البحثين اللذين كانت النقطة الرئيسية هي التجارة بين اسرائيل وجميع جيرانها العرب، ويتعرض هذا البحث للتجارة بين اسرائيل وجميع الاسواق العربية (انظر الى اسواق الدول العربية على انها سوق واحد) بالإضافة لذلك يضيف هذا العمل عددا اخر من الدول العربية الى نطاق التجارة باستثناء مصر والاردن. كما وضعت امكانية وجود تجارة حتى مع دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسوريا.

التمييز الجمركي

ضد إسرائيل

سيكون

امرا سيئا

التمييز الناتجة عن توقع اتفاق لزيادة الجمارك بين الدول، في هذا الاتفاق تقرر الدول تخفيض نسب الجمارك على التجارة فيما بينها ولكن لا ينطبق هذا التخفيض على دول أخرى.

- نظرية توحيد الجمارك لا تتعرض للظروف الامثل. تلك الظروف التي تشير الى الحد الاقصى من الربح. وقد الغيت تلك المعطيات وقت اتخاذ قرار فرض الجمارك.

(احد تلك المعطيات المثل هو التنافس الكامل دون تدخل حكومي مثل الجمارك) وعلى ضوء ذلك فان نظرية توحيد الجمارك لا تهتم بالظروف الامثل ولذلك تم تصنيفها كحالة خاصة لنظرية الثاني الافضل (The Second Best Theory).

- ويمكن رؤية بداية تطوير نظرية الثاني الافضل في عمل جاكوب فينر (١٩٥٠) واستمرار تطويرها في كل من هايد ١٩٦٠، لبسي فلافارتس، (١٩٥٦) وتقوم نظرية الثاني الافضل على انه عندما يتم الغاء احد ظروف الافضل يجب الغاء ظروف افضل أخرى. للوصول الى الحد الاقصى من الربح (شاشوباد ١٩٨٠) يمكن تطبيق هذه الفرضية في مجال توحيد الجمارك وان نطرح السؤال التالي: الاقتصاد الذي يوجد في حالة دون - الافضل (عندما توجد الجمارك على سبيل المثال) هل تقلص او تخفيض احد الظروف التي تفسد - الافضل (توحيد الجمارك على سبيل المثال، فهل يؤدي ذلك الى زيادة مدى الربح؟ الاجابة القائمة على اساس نظرية الثاني الافضل ستكون ليست بالضرورة. وفور هذه النظرية فلا يمكن مساواة اهمية طرفي او شخصي الافضل وبعد جاكوب فينر ١٩٥٠ من رواد الباحثين في مجال توحيد الجمارك تقوم على اساس نظرية او توحيد الجمارك لا

■ البضائع الاسرائيلية

تستطيع ان

تؤمن ٢٥% من

الاستيراد العربي

■ تقديم الصادرات

العريضة الى

اسرائيل بمليار

دولار وتشمل النفط!

■ تراجع تكاليف

النقل من اسرائيل

يشجع على

الاستيراد منها

زيادة فائض المستهلك، بالقدرة الذي يزيد فيه إجمالي الخسائر (أمر محتمل بالضرورة) يمكن القول نظرية فينر بأن تحريك التجارة يضر بالضرورة الربح نظرية غير صحيحة

افترض فينر في تحليله على أنه ليس هناك تأثير الاستهلاك وأن جميع البضائع تنتج بحجم إنتاج في وان مرونة العرض لا نهائية، فإن تلك الفروض التي تنبأ بالاستهلاك بحجم ثابت دون علاقة بالسعر، ونفقات لا تعد فروضا لا أساس لها لأن توحيد الجمارك يؤدي بالضرورة إلى أحداث تغيير في الأسعار النسبية الخلاصة أن تحريك التجارة يتسبب في زيادة تكاليف المنتج، ولكن في الوقت نفسه سينخفض السعر بالنتيجة للمستهلك (المحل)، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الاستهلاك وادخلت نتج بديلة لذلك يتأثر الربح بعنصر متعارضين

الأول انخفاض قيمة التجارة التي تؤدي إلى الأضرار به، والعنصر الثاني يؤدي إلى ارتفاع الربح نتيجة زيادة الاستهلاك

توسيع وتحريك التجارة بين دول معادية في الماضي تغيير قيود التجارة بين الدول كما يحدث في توحيد الجمارك بين دول كان بينها عداوة في الماضي، ونتيجة لازالة تلك القيود يتوقع وجود إنتاج وتوسيع وتحريك ذلك

أ- توسيع التجارة يضع كل من أراد وهيرش (1987) ثلاث حالات لتوسيع التجارة بين الدول التي كانت معادية في الماضي وهي توسيع الاستيراد - التصدير تبدأ التجارة بين الدول التي كانت في حالة عداوة، في الماضي بمنتجات تكون تكلفتها أقل مقابل بقية دول العالم

- تكوين تجارة عندما تبدأ إحدى الدول التي كانت في حالة عداوة في الماضي في تصدير بضائع، التي لم تستطع في الماضي أن تصدرها لبقية دول العالم بسبب تكاليف النقل الباهظة

- زيادة الإنتاج مقابل ذلك فإنه قبل السلام كانت تكاليف الاستيراد أقل من تكاليف الإنتاج المحلي، الآن وبعد توقيع اتفاقية السلام، وفتح أسواق الدولة التي كانت عدوة في الماضي أصبح الإنتاج المحلي أفضل

(ب) تحريك التجارة مقابل توسيع التجارة يضيف أراد وهيرش 1982 تحريك التجارة بالشكل التالي

في جميع الأحوال تتحول النفقات التجارية للدول المعادية في الماضي مع بقاء دول العالم إلى صفقات تجارية بينها ويمكن أن يكون تحريك التجارة ذا فائدة اقتصادية للدول التي كانت معادية في الماضي، على سبيل المثال، إذا كان سعر F.O.B بين الدول المعادية في الماضي التي كانت تصدرها لجميع دول العالم يساوي سعر الـ F.O.B الذي تستورده تلك الدول المعادية في الماضي من بقية دول العالم، في هذه الحالة لن يكون هناك تحريك للتجارة ولكن إذا كانت تكاليف النقل (نقل، تخزين، تسويق) بين الدول التي كانت معادية في الماضي أقل، يمكن أن نتوقع حدوث تحريك للتجارة، أراد وهيرش (1982 ص 64) ويشير الكاتبان (1982) إلى أن الصناعة تعد ذات قدرة على تحريك التجارة، إذا كانت هناك دولة تصدر وأخرى تستورد

أن الحد الأقصى لتحريك التجارة هو الحد الأدنى بين صافي التصدير وصافي الاستيراد، هذا الوصف لعملية تحريك التجارة يعد وصف محافظ لأنه يتعرض للإنتاج الفعلي والطلب الممكن ويفترض أيضا أن السعة القائمة يتم استغلالها تماما

يؤدي بالضرورة إلى زيادة الربح، وأدوات، فينر، الأساسية لاثبات ذلك تقوم على مفهومين هما

- تكوين التجارة وخلفها، وتحريك التجارة
- أكد، فينر، في تحليله تأثير عناصر الإنتاج، على مستوى الأرباح ولكن مؤخرا اضل كل من ميشه 1988 وليبيسي 1970 تأثير عنصر المستهلك على الربح

عنصر الإنتاج

بحث فينر (1980) تأثيرات توحيد الجمارك على تخصيص الموارد، واثبت أن توحيد الجمارك سيكون هناك أحد وضعين

(1) تكوين تجارة - عندما يؤدي التوحيد (توحيد الجمارك) إلى ابدال إنتاج محلي بآخر أرخص من الدولة العضوة في عملية التوحيد

(2) تحريك التجارة - عندما يحل إنتاج غالي مرتفع في إطار التوحيد محل إنتاج رخيص من دولة خارج عملية التوحيد الجمركي في هذه الحالة فإن المنتجات التي كانت تستورد في الماضي من دول أخرى سيتم استيرادها بعد التوحيد من الدولة المشاركة في عملية التوحيد الخاصة بالجمارك على الرغم من أن التكلفة ستكون أعلى

بشكل عام يمكن القول أنه وفقا لنظرية، فينر، فإن تكوين التجارة يزيد من الربح بينما تضر عملية تحريك التجارة بالربح وعارض ميد النتيجة التي توصل لها فينر ووفقا لرايهم فإن مفهوم تكوين وتحريك التجارة مفاهيم بالية وقديمة ويجب تحليل تلك الظاهرة بطريقة أخرى، عندما نتعرض لعالم مركب جدا وفقا لرايهم فإن، فينر، قد تجاهل عناصر المستهلك الذي ظهر مع بداية التجارة بين الدول الأعضاء في عملية توحيد الجمارك

عنصر المستهلك

يشير كل من ميد وليبيسي إلى تأثير عنصر المستهلك على الربح عندما يبدأ تطبيق توحيد الجمارك، وتأثير تكوين وتحريك التجارة على الربح يختلف عن تصور فينر لهذا الموضوع

(1) تكوين التجارة، يشير ميد (1988) إلى الربح الصافي الفائض للمستهلك النابع من توحيد الجمارك وتوسيع التجارة، في أعقاب الاستيراد من الدولة العضوة في اتفاق توحيد الجمارك، زاد استهلاك المستهلكين وفي أعقاب ذلك زاد فائض المستهلك أيضا ولم يزد فائض المستهلك نتيجة تبديل الإنتاج المحلي بالاستيراد فقط بل تم ذلك أيضا بعد زيادة الاستهلاك وهو العنصر الذي تجاهله فينر

(2) تحريك التجارة، نتيجة اتفاق توحيد الجمارك، تستورد الدول الآن منتجات تصل تكلفتها أعلى من الدولة التي استوردت منها قبل الاتفاق، يؤدي تحريك التجارة إلى تقليل الإنتاج المحلي وزيادة الاستيراد من الدولة المشتركة في الاتفاق نتيجة ذلك حدثت خسارة (بسبب عنصر الإنتاج) ولكن حدثت أيضا أرباح نتيجة زيادة الاستهلاك، ربح مصدره تقليل فائض المنتج، والربح الذي جاء نتيجة

ويحصر اراد و هيرش ١٩٨٢ - تحريك التجارة على المدى القصير في الصناعات التي تحقق نسبة تصدير عالية فقط. وفقا لرايهما فان التجارة مع الدول التي كانت معادية في الماضي تتميز بتشكك كبير تجاه السوق المستهدف ويستلزم الامر ابحاثا كثيرة عن السوق. وفقا لذلك فان الصناعات صاحبة التوازن التجاري الايجابي فقط هي التي تحرك التجارة وفي هذه الحالة سيثير التوفيق في تكلفة النقل اهتماما شديدا. من المهم ان الخصائص التي تمنع بها الدول المصدرة يكون هناك ما يعادلها في الدولة المستوردة - توازن تجاري سلبي وعمليات استيراد عالية في الفروع التابعة لذلك.

الخلاصة:

ان هذين التعريفين (توسيع وتحريك التجارة) متطابقان في الحالات التي من خلالها يتسبب تحريك التجارة في زيادة الربح (اراد و هيرش) ص ٦٣ ١٩٨٢) لتميز تحريك التجارة الذي يحدث على المدى القصير فان توسيع التجارة يبدأ على المدى الطويل مع التغيرات التي تحدث لصور الانتاج والاستهلاك وقد ميز كل من اراد و هيرش، (١٩٨١) تأثير الصلقات المختلفة بين الدول التي كانت معادية في الماضي على الربح. وفقا لرايهما فان الربح يزيد اذا كانت مصاريف النقل الايجابي تكاليف النقل للسوق المحلي اقل من تكاليف النقل للسوق الخارجي، واذا كانت تكاليف النقل للدولة التي كانت معادية في الماضي اقل من تكاليف النقل الى باقي دول العالم.

بعد عرض تعريفات التجارة بين الدول التي كانت معادية في الماضي يطرح سؤال وهو: كيف يمكن تحديد الصناعات المرشحة لتوسيع او تحريك التجارة عندما يتحقق السلام؟